تقرير عن الإتجار بالفتيات والنساء
فى ظل نظام الملالي فى إيران

التقرير الخاص للجنة المرأة في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية

تقرير عن الإتجار بالفتيات والنساء فى ظل نظام الملالي فى ايران

المقدمة:

الجمعية العامة للأمم المتحدة تقصد بتعبير « الإتجار بالنساء» تجنيدهن أو نقلهن أو تنقيلهن بواسطة التهديد بالقوة أو غير ذلک من أشكال القسر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال النساء والفتيات الجنسية أو تبنيهن أو سائر أشكال الاستغلال الجنسى، الخدمةقسرا، أو الزواج القسرى والاسترقاق.

الهدف الأول والأساسى من ممارسات الاتجار بالبشر هو الربح المادي فهناک منظمات تعمل داخل البلاد وعادةما تكون لها اتصلات بدول أخرى،كما أن عملية الاتجار بالبشر تتعدى لما بعد الحدود، إن الإتجار بالنساء والفتيات إلى الدول الأجنبية لاسيما الدول العربية الخليجية تحت ظل حكومة الملالى قد أصبح أمرا شائعا. مما أذعن به أحد أبرز منظرى العقائد الرجعية للحكومة الإيرانية «حسن عباسى» وعلى الرغم من إخلاصه للنظام الإيرانى، حتى اتهم وزير المخابرات السابق للنظام الإيرانى «على يونسى» والرئيس السابق «خاتمى» ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام وقوات الحرس والسلطة القضائية «الملا شاهرودى» ورئيس البلدية الحالى «محمد باقر قاليباف» وندد بهم لعدم القيام بمسؤولياتهم والإهمال واللا مبالاة تجاه إتجار النساء الى الدول العربية.

ولا داعي للقول إنه تم تعزيز قوانين للاعتداء على حقوق النساء الإيرانيات فى دستور ولاية الفقيه منذ تأسيسها في إيران والذي يؤكد على أن قيمة المرأة تعادل نصف قيمة الرجل معتبرا إياها كائنا يجب أن يتحكم عليها الآخرون.

النبذة التاريخية

فى ٢٦ أيار- مايو ٢٠٠٤ كتبت صيحفة «الشرق»الحكومية : اليوم سيتم أخذمجموعةمن الفتيات والفتيان الى معرض للبيع بالمزاد فى الفجيرة بالإمارات العربية المتحدة.

كان صيادو النساء والفتيات الإيرانيات قد أعدوا المرحلة التمهيدية لهذا المزايدة أسبوعين قبل ذلک أثناء إقامة معرض دولى وفى غرفة لدولة عربية حيث اختار مهربو النساء ٥٤ فتاة إيرانية من بين ٢٨٦ باعتبارهن مستعدات للبيع بالمزاد فى معرض فى فجيرة بالإمارات المتحدة العربية فى ٢٦ أيار – حزيران.

بعد نشر هذا الخبر، ظهر « خاتمى » رئيس النظام الإيرانى فى ذلک الوقت على الساحة ونفى الجريمة من أجل تبرئة حكومته وقال: ..... هذا هو كذبة كبيرة وأنا

باعتبار رئيسكم وباعتبار من يتبع القضية بقلق بالغ أقول لكم أن هذا هو كذبة كبيرة ونتيجة للحرب النفسية ضد كرامةوعظمة الأمة الإيرانية. ولكن بعد بضعة أيام أماط طيار الخطوط الجوية للإمارات المتحدة العربية من الأصل الإيرانى «مصطفى بن يحيى» اللثام عن القضية وقال: كل يوم يتم إرسال متوسط ١٠ إلى ١٥ فتاة الى الإمارات من خلال ٩ رحلات رسمية و٢٠ رحلة غير رسمية. معظم الفتيات من مدن آبادان وأهواز وزاهدان وتبريز وكرمانشاه وأعلى نسبة منهن من مدينتى طهران ومشهد. كما شهريا يتم نقل ٣ الى ٥ جثث للفتيات المتوفيات من هذه الدول العربية الى إيران. وكشف أنه ونظرا لأهمية الإتجار بالنساء والفتيات الإيرانيات هناك محطة منفصلة ومخصصة للإيرانيين فى مطار الإمارات المتحدة. والجدير بالذكر أن تمهيد هذه الرحلات الخاصة لا يمكن فعله إلا من خلال تدخل حكومي ولكن كالمعتاد نفى نظام الملالى بوقاحة ومن ثم اعتقل هذا الطيار من الأصل الإيرانى.

كما نفى « سعيد مرتضوى» الذى كان آنذاك المدعى العام. وفى الوقت نفسه أفاد مسؤلو الشرطة باعتقال ٢٥ شخصا من أفراد عصابات متورطة بإتجار النساء الى الإمارات المتحدة العربية.

وفى آذار – مارس تم الكشف عن موقع باسم« البيت الأخضر لمدينة «كرج»والذى كان يعمل فى اتصال وتحت إشراف من رجال القضاء و مسؤولى الشرطة وقوات الأمن بمدينة كرج وتحت ستار « التعليم والتدريب». كان هذا الموقع يقوم بإلقاء القبض على النساء والفتيات وتهريبهن خارج البلاد حيث كان من المقرر أن يتم بيعهن بالمزاد. حيث كانت صحيفة«همشهرى»الحكومية أعلنت فى ذالک الوقت ثمن كل فتاة تتراوح عمرها بين ٨ الى ١٢ ما بين ٣٠٠ و ٨٠٠دولار.

فى سبتمبر العام ١٣٨٣ وأثناء الصراع الدائر بين جناحي النظام الإيرانى، قال الملا كاشانى وهو عضو فى المجلس المركزى لعصابة مسماة بـ «أنصار حزب الله» ورئيس التحرير لصحيفة « ياللثارات» : « هناک عصابات فاسدة منسوبة الى كبار مسؤولى نظام الجمهورى الإسلامى وإني جاهز لإثبات هذا الأمر لمن يشاء بإمكانى أن أقدم الكثير من الوثائق بشأن ذلک. وهناک حالات لبيع الفتيات وإرسالهن الى مشيخات دبي، من قبل أفراد ينتسبون الى هؤلاء الأسياد. وبما أنه هؤلاء الأفراد المهربين متأكدون أنه ليست هنا أى شيئ يتصدى لهم فهم يبيعون الفتاة الإيرانية دون حاجز لاشياخ العرب بقيمة ١٢ الى ١٥ مليون تومان. فى بادئ الأمر يتعرف المهربون الدوليون على الفتيات الإيرانيات ثم يحتفظون بصحتن فى غرف و..... . ومن ثم يتم نقلهن أمام أعين بعض المسؤولين الى إحدى دول الخليج حيث يتلقى

المهربون ١٢ الى ١٥ مليون تومان إزاء كل فتاة». وفى جانب آخر من كلمته أضـــاف هذا الملا : « هذه العصـــابات الفاســـدة المتزودة بالأســـلحة تتمتع بدعم من بعض الأشخاص الطبيعية والمعنوية فى النظام الإيرانى لذلك يحصلون على مبالغ كبيرة من قبل إتجار النساء الإيرانيات والفتيات.

فى ٢٠ آب – أغسطس أعلنت «سوزان بهارى» وهي خبيرة فى الشؤون الاجتماعية: خلال فترة قصـــيرة تم بيع ٥۴ طفلا إيرانى لبعض التجار فى ســـوق تشـــبه بســـوق الرقيق فى دبي». (« بانک خبر» نقلا عن نقلا أن إذاعة «فردا»)

وفى ٢٥ كانون الأول – ديسـمبر كتبت صـحيفة « إيران» الحكومية نقلا عن مسـؤول قضـــائى: « ســـيتم الحكم على كل من له دخلا من بيع الفتاة ولكل دخل بقدر ١٥ مليون تومان من بيع الفتاة ســـيتم وضـــع غرامة بملغ ٣٠٠ ألف تومان وبمجرد دفع هذا الغرامة سيتم إطلاق سراحه فورا !! طريقة التعامل مع بعض القضايا القانونية فقط يجعلک تدق رأســـک على الحائط» !. ((بنك الخبر نقلا عن إذاعة «فردا» - ٢٠آب/أغسطس ٢٠٠۴)

وأخيرا فى عام ٢٠٠۶ وصـلت قوات الحرس إلى مسـتوى جديد من الجريمةو احتلت مرتبة بين أسوأ بلدان فى ما يخص بالإتجار بالبشر.

فى مايو ٢٠٠۶ أصـــدرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرها الســـنوية الســـادســـةعن الإتجار بالبشر وفقا لهذا التقرير حلت إيران بين أكثر بلدان تورطا فى الاتجار بالبشر.

ومشـيرة الى أسـباب انخفاض رتبة النظام الإيرانى ذكر التقرير: « تشـير التقارير الموثوق بها الى أن المســـؤولين الإيرانيين يقومون تنفيذ الحكم بالإعدام والتعذيب والتسجين بحق ضحايا الإتجار بالبشر».

وبلغ فضـــيحة هـذا العمـل المشـــين درجـة أن رئيس البرلمـان الثـامن للنظـام الإيرانى«حداد عادل» اضـــطر الى الاعتراف بالحقيقة من أجل تبرئة النظام برمته.

وفى ۴ أكتوبر ٢٠٠۵ أكـد عـادل على بيع الفتيـات فى الـدول المجـاورة عن طريق السـفارات الأجنبية لاسـتغلالهن الجنسـيةو ردا على سـؤال خلال برامج تلفازى الذى سئل «حداد عادل» فيه عما إذا كان قد شهد نفسه وما إذا كان اعترف بأنه يتم فى إيران إغراء الفتيات ونقلهن الى دول الخليج الفارســـى واســـتغلالهن فى بعض السـفارات أم لا؟ وما إذا كان تجاهل هذه القضـايا يكون مفيدا أو مضـرا فأجاب حداد قائلا: من الواضـــح أن تجاهل الحقيقة ليســـت حلا للمشـــاكل ولكن هناک فرق بين تجاهل الحقيقة وذكر بعض القضايا لاولئک الذين لا يحتاجون للتعرف عليها»!!

فى ۵ شـــباط – فبراير ٢٠٠٨ أفادت صـــحيفة «الجمهورية الإســـلامية» الحكومية بأسواق جديدة خاصة للإتجار بالنساء ونشرت مقالا تحت عنوان « النساء الإيرانيات

فى الملاهى الصـينية». يقول المقال: «بعد المشـيخات فى دبي جاء دور الصـين خاصـة بعد أن جربت نموا اقتصـاديا ملائما فى السـنوات الأخيرة مما أدى إلى استقطاب المستثمرين وقد أصبحت حاليا ملتقى لمثل هذه العصابات.

قد أميط بمراة عديدة ومن خلال الصـراعات بين جناحي النظام الإيرانى اللثام عن محاولات مسـؤو لى النظام لتوجيه الاتهامات الى الأفراد المجهولين المتورطين فى هذه الظاهرة مأساوية. كما خلال إحدى مشاجرات دارت بينهم تم الكشـف عن تورط قاعد الشـرطة السـابق « رضـا زارعى» فى هكذا قضـايا حيث كان يقوم باسـتقطاب الفتيات والأرامل والهاربات البائسـات فى بيت دعارة وإجبارهن على العمل القسرى.

عقب نشر هذا الخبر هرع الحرسي «أحمدى مقدم إلى الساحة» وفى محاولة لتمويه الجريمة وبذريعة عدم وجود وثائق كافية وصف هذه الفضيحة بأمر غير هام. حيث تم إطلاق سراحه بعد فترة قصيرة من اعتقاله بدفع كفالة. فى حين كانت الصحف التابعة للجناح المنافس قد أفاد بوجود ٨٠ امرأة مشتكية من رضا زارعى علاوة على وجود تسـجيلات صـوتية ومقطعات فيديوئية كانت تدل على وقوع هذه الجريمة. (بنك الخبر نقلا عن إذاعة «فردا»- ٣٠آب/أغسطس ٢٠٠٤)

مشـيرا الى تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الذى اعتبر إيران من ضـمن أعلى الدول الضالعة فى الإتجار بالبشر كتب المركز الإعلامى « الملف» فى ٨ حزيران – يونيو عام ٢٠٠٨ : إن إسـلام «خميني» وأزلامه أي إسـلام وصـفه النظام الإيرانى قد أحيا العصـر الجاهلى لأنه يعمل على الإتجار بالبشـر ويشـارک كبار المسـؤولون فى الحكومة الإيرانية مباشرةفى هذه الجرائم. ونجل رفسنجانى هو أحد منهم. وأضاف عبدالكريم عبدالله وهو كاتب هذا المقال يقول: «وحالة ما لم تشـير له التقارير لحد الآن هى حالة تهريب أجزاء الإنسـان الذى أيران معروفة فى هذا المجال أيضـا. نتساءل هذا النظام مرة أخرى يا أصحاب العمامة الحاكمين فى إيران « أى نوع من الإسلام هذا ؟»

فى ١٣ ديسـمبر ٢٠١٠ نشـرت قناة العربية وثيقة من ويكيليكس التى كشـفت عن كيفية استخدام النظام الإيرانى النساء للزواج المؤقت مع شيوخ العشائر العراقية. ونقلت الصحيفة عن أحد الشيوخ العراقيين يقول:« فى كل زيارة قصيرة الى إيران، قدم النظام الإيرانى لنا الزواج المؤقت مع الفتيات الإيرانيات من أجل تعزيز تدخلاته فى العراق».

وأضاف الشيخ :«بعد زيارتى الأولى الى إيران، لاحظت أن كل شيخ أن يقوم بزيارة إلى إيران يتمتع بالزواج المؤقت.

ومؤكد على« الإتجار بالنســـاء والفتيات الإيرانيات الى الدول العربية قال «محمود صادقى » وهو رئيس الشرطة للهجرة والجوازات: لا ننفي هذا الموضوع ولكن ليس عدده كبيرا (موقع « الـ« مهر» الحكومى ٣/ تشرين الأول – أكتوبر / ٢٠١٣)

حجم المأساة

كلما كان الفقر والفراق الطبقى عميقا كلما أصــبحت المزيد من النســاء والفتيات ضــحيات الإتجار. بما أنه نظام ولاية الفقيه قد صــرف ثروات الشــعب الإيرانى فى خدمة عجلة القمع والإرهاب والحصول على اسلحة نووية فيعيش ٨٠ الى ٩٠ ٪ من الشعب الإيرانى تحت خط الفقر فى إيران. (صحيفة الـــ«اطلاعات» الحكومية ١١/ كانون الثانى – يناير ٢٠١٣)

وفقا لرئيس لجنة الصــحة والبيئة فى مجلس مدينة طهران «رحمة الله حافظى» حاليا هناك ٣٠٠ امرأة بلا مأوى ينمن فى علب الكراتين (موقع الـــ « عصر إيران ٢١/ تشرين الثانى – نوفمبر / ٢٠١٤)

وفى ١٧ / تموز – يوليو / ٢٠١٤ ذكرت صحيفة الـــ «طهران» الحكومية: «على الرغم من تشــير الإحصــائيات الى وجود أكثر من ٢ مليون امرأة معيلةفى البلاد مع ذلك كل عام تضاف هذا العدد ٦٠ ألف امرأة معيلة أخرى.

فى ١٧ / تموز – يوليو / ٢٠١٤ أفادت صحيفة الــ«همشهرى» الحكومية بزيادة بنسبة ٩٣٪ لعدد النســاء المعيلات خلال الســنوات بين عامى ١٩٩٦ – ٢٠١١ وأضــافت هذه الصحيفة الحكومية : إن فى الوقت الراهن ٨٢٪ من المعيلات عاطلات عن العمل.

تواجه النساء الإيرانيات القوانين المعادية للمرأة التى ضاقت النساء الايرانيات ذرعا بها. تتعرض الآلاف من النساء والفتيات الإيرانيات سنويا لتجارة الجنس بسبب هذه الظروف المتدهورة. تشير الإحصائيات الى هناك ٨٤ ألف عاهرة و٢٥٠ بيت الدعارة فى طهران وحدها.

وفقا لرئيس مكتب الشــرطة الدولية ـــــ«أنتربول» فى إيران ان الاتجار بالشــابات والفتيات الى البلدان المجاورة هى واحدة من الأنشــطة الأكثر ربحا فى إيران. والتى فى بعض الأحيان تجرى بعلم ومشــاركة المتطرفين الحاكمين فى إيران. ويشــارك المســؤولون الحكوميون أنفســهم فى الإتجار بالجنس ويقومون أنفســهم بالاعتدا على النساء والفتيات. وأضاف رئيس الــ« أنتربول» فى تقريرها: بعد زلزال وقع فى عام ٢٠٠٣ بمدينة« بم»، اختطف صــيادو البشــر الفتيات واليتامى منكوبات الزلزال من مدينة «بم» واقتادوهن الى ســوق معروف فى طهران حيث كان تجار الجنس الإيرانيون والأجانب يلتقون بعضهم البعض هناك.

وفقا لتحقيقات قامت بها منظمة الدفاع عن ضـــحايا العنف حول ظاهرة تهريب النساء فى إيران:
يتم بيع ما بين أربعين إلى خمســـين من البنات الإيرانيات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين١٦ـــ٢٦ عاما شهريا في مدينة كراتشي الباكستانية، حيث يقوم بشرائهن الأثرياء الباكستانيون.
كشـف موقع الـــ« هم ميهن» فى أيار – مايو/ ٢٠٠٩ عن دخل ما يقرب من مليونى تومان ليليا عن طريق بيع الفتيات والإيرانيات بالمزاد فى أســـواق الهند والدول العربية. وأضــاف « فى أغلب الأحيان تتزواح أعمار الفتيات الإيرانيات المهربات الى دبى ودولة الإمارات المتحدة العربية بين ١٠ و١٧ عاما.
وقالت أحدى الضحيات: أصبحت تعيسة فى دبى. وأقضى حاليا حياة بائسة جدا.
لم تعد كثيرة من صديقاتى اللواتى تم بيعهن، على قيد الحياة.
آليات لاسترقاق الفتيات
مشـيرا الى تهريب النســاء كأمر شـائع فى محافظات «خراســان» و« سـيسـتان» و«بلوشستان» وكذلك فى بلدى أفغانستان وباكستان قال خبير اجتماعى: إن أغلب ضحيات هذه التجارة هن من الأسر التي تعيش في المناطق النائية والذين أصابهم الفقر الشـديد. ويسـتخدم أعضـاء هذه العصـابات حيلاً مختلفة في سـبيل تهريب البنات إلى الخارج ،منها : تقديم أنفسهم كأشخاص أثريا ثم الزواج الشكلي الزائف، ثم نقلهن إلى مدينة زاهدان بحجة الســـفر ثم تهريبهن من هناك إلى بيوت الدعارة فى مدن مثل «كويتة» و«كراتشـى» فى باكسـتان. وفقا للبحوث أن ضـواحى مدينة مشهد هى من مناطق يمكن مشاهدة هذه الظاهرة فيها بوضوح.
يتم تهريب النساء والفتيات بطريقتين
فى الطريق الأول البعض منهن يُخطَبن من أسـرهن فيدفعون لأسـرتهن مبلغا من المال ثم يتم تهريبهن من الحدود .
فى الطريق الثانى تقوم العصـابات بسـرقتهن أو إغرائهن وبعد ذلك يتم تهريبهن دون اذن من آبائهن الى البلاد الأخرى.
البعض منهن يُخطَبن من أسر قروية أو أسر لها أطفال أو أعضاء يعانون من أمراض مستعصية بحجة أنهن سوف يدخلن في عقد رجال أغنياء سيكن قريبا قادرات على سـد حاجاتهن وحاجات أفراد أسـرهن فيدفعون لأسـرتهن مبلغا من المال وبعد ذلك يسمح آبائهن العصابات لشراء بناتهم.

فى الكثير من الحالات أن البنات اللاتي يتم تهريبهن إلى الخارج لا يعرفن مصيرهن. أو بعبارة أخرى أنهن يقمن بتأمين احتياجاتهن في إطار نوع من التجارة وفى النهاية ليس لهن مفرا منه ويصبحن سجينات في أيدى الآخرين.

فى بعض الأحيان توجد الفتيات المراهقات البريئات بين هؤلاء الضحيات. ويتم الاحتفاظ عليهن فى أماكن سرية حتى بلوغهن سن مناسب ومن ثم يتم بيعهن بالمزادفى أسواق الشرق الأوسط أو الهند. فى بلدى الإمارات المتحدة العربية وباكستان، تباع الفتيات فى مناسبتين اثنتين، عيد الفطر وعيد الأضحى (فى حفل يدعى «حفلا» وإذا لم تباع فتاة فأنها أجبرت على ممارسة الدعارة فى الملاهى الليلية.

كتب منتدى الحرية للمرأة فى تقريره السنوى لعام ٢٠١٠ : « تلقى منتدى « الحرية للمرأة» وثائق تبين كيفية إخفاء بعض النساء خلف لوحة القيادة للسيارات وتهريبهن بهذه الأسلوب الى دول مثل دبي. كما تلقى المنتدى تقارير تشير الى نساء يتم تهريب بعض النساء بواسطة أخفائهن فى قوارب بعيدة عن الشواطئ لعدة أسابيع و بعضهن أيضا باستخدام بطاقات هويات مزورة يوفرها المهربون عبر اتصالات بالمسؤولين الحكوميين.

وكشفت ضحية بالغة من العمر ٢٢ عما جرى من بعد تهريبها وأن كيف اضطرت الى الزواج من مهرب أفغانى والأن هى أم لأربعة أطفال ويقول إنه فى غياب زوجها كان أشقاء زوجها يقومون باغتصابها حيث احد من أطفالها هو نتيجة لهذه الاغتصابات. وهم يهددونها إذا قامت بالكشف عن القضية فسوف يقتلونها.

التقارير الدولية

وأوضح تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام ٢٠١٠ عن الاتجار بالبشر يقول: أن إيران بلد مصدر وعبور وهدف للرجال والنساء والأطفال وضحايا تجارة الجنس والعمل القسري، وتقوم جماعات الجريمة المنظمة، باستغلال النساء والفتيات والفتيان الإيرانيين في تجارة الجنس داخل إيران.

واعتبر التقرير أن الحكومة الإيرانية لا تلتزم بشكل كامل بالحد الأدنى من معايير القضاء على الاتجار بالبشر، ولا تبذل مجهوداً كبيراً لفعل ذلك،

وعلى الحكومة الإيرانية أن لا تجعل الضحايا يدفعون الثمن وأن تبذل جهوداً ملموسة لحماية ضحايا الاتجار بالبشر وتوفى الأمان المناسب لهم.

نشرت النشرة الفصلية لـ« مرآب» « حركة مناهضة العنصرية والصداقة بين الشعوب»

تقريرا عما جرى فى الأشـهر الأولى من رئاسـة «أحمدى نجاد» جاء فيه: « إن ظروف الأطفال فى إيران مأســاوية جدا وفى ظل الديكتاتورية الدينية الحاكمة فى إيران والـحـيـاة بـالـنسـبـة لـلـعـديـد مـن الـأطـفـال الـإيـرانـيـيـن تشــبه بكابوس. » وأضــاف التقرير: أنه يتم بيع على نحو ٥٠ فتاة إيرانية تتراوح أعمارهن بين ١٦ و ٢٥ ســنة كل يوم فى «كراتشــى (باكســتان) » ويؤكد المقال أن المسؤولين الحكوميين متورطين فى الإتجار بالبشر.

الالتزامات الدولية

ومن الواضح أن نظام الملالى المعادية للإنسـان الذى أسـس أعمدتها على مقارعة النســاء لم يوقع على «بروتوكول الأمم المتحـدة لمنع وقمع ومعـاقبـة الاتجـار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال» وهو بروتوكول معروف بـــ(TIP) مع ذلك، فى القرن الـــ ٢١ يجب على جميع الدول الالتزام بالقواعد الدوليةفى الحد الأدنى لكى تصبح مقبولة فى المجتمع الدولى.

جاء فى المادة ۴ من اتفاقية القضــاء على العنف ضــد المرأة المعلنة فى يوم ٢٠ كانون الأول – ديسمبر ١٩٩٣ فى الجمعية العامة للأمم المتحدة كما يلى:

المادة ٤

ينبغي للدول أن تدين العنف ضــد المرأة وألا تتذرع بأي عرف أو تقليد أو اعتبارات دينية بالتنصل من التزامها بالقضاء به،. وينبغي لها أن تتبع، بكل الوسائل الممكنة ودون تأخير ، سياسة تستهدف القضاء على العنف ضد المرأة ، ولهذه الغاية ينبغي لها:

(أ) أن تنظر - حيثما لا تكون قد فعلت بعد - في التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو الانضمام إليها أو سحب تحفظاتها عليه

(ب) أن تمتنع عن ممارسة العنف ضد المرأة.

(ج) أن تجتهـد الـاجتهـاد الواجـب في درء أفعـال العنف عن المرأة والتحقيق فيهـا والمعاقبة عليها، وفقاً للقوانين الوطنية ، ســواء ارتكبت الدولة هذه الأفعال أو ارتكبها أفراد.

(د) أن تدرج في القوانين المحلية جزاءات جنائية أو مدنية أو جزاءات عمل إدار ية بحق من يصيبون من النساء بالأضرار بإيقاع العنف عليهن وان تؤمن للنساء تعويضا عن الأضـرار وينبغي أن تفتح فرص الوصـول إلى آليات العدالة أمام النسـاء اللواتي يتعرضــن للعنف ، وان تتاح لهن حسـبما تنص عليه القوانين الوطنية ، سـبل عادلة

وفعالة للانتصاف من الأضرار التي تلحق بهن؛ وينبغي للدول أيضا إعلام النساء بما لديهن من حقوق في التماس التعويض من خلال هذه الآليات

حل للقضاء على الإتجار بالبشر

إن الحل الوحيد للقضـاء على ظاهرة الإتجار بالبشـر فى إيران هو إسـقاط النظام المعادية للمرأة الحاكم فى إيران. إن النظام الإيرانى يحقق نواياه الشـريرة تحت غطاء الدين والإسـلام مما قد أدى الى تهميش النسـاء وبالتالى ولهذا السـبب أن تخلص إيران من وطـأة حكم هـذا النظـام هو الحـل الوحيـد لتحقيق المسـاواة والديمقراطية القائمة على الاتفاقيات الدولية.

إن المقاومة الإيرانية بقيادة السيدة مريم رجوى هى معارضة اكثر تنظيما وشرعية للنظام الإيرانى و هذه المقاومة بقيادة امرأة هى الحل الوحيد لوضع الحد للقوانين المعادية للمرأة لهذا النظام. وقدمت السـيدة مرم رجوى خطة مكونة من عشـر نقاط للمرأة وخاصـة حقوقها فى إيران الغد. وجاء فى النقطة الثمانية من هذه الخطة كما يلى:

حظر الاستغلال الجنسي فى إيران الغد

إن فى إيران الغد

- الاتجار الجنسي محظور
- تهريب النسـاء وإرغامهن على الرذيلة يعتبر جريمة ويتم ملاحقة مسببيها قانونيا
- من يرتكب جرائم جنسية بحق الأطفال يجب ملاحقته قانونيا.

- حظر أي اسـتغلال جنسـي من المرأة بأي حجة كانت والغاء كافة التقاليد والضـوابط التي يخضـع بموجبها الأب أو الأم أو الولي أو القيم وسـواه فتاة أو امرأة للزواج أو أي صيغة أخرى كانت للتمتع الجنسي أو أي استغلال آخر.